

**اتفاقية لاهاي بشأن إلغاء إلزامية المصادقة على الوثائق  
العمومية الأجنبية " أبوستيل "**

**ظهير شريف رقم 1.15.149 صادر في فاتح ربيع الآخر  
1437 (12 يناير 2016) بنشر الاتفاقية بشأن إلغاء إلزامية  
التصديق على العقود العمومية الأجنبية الموقعة بلاهاي في  
5 أكتوبر 1961 وملحقها<sup>1</sup>**

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الاتفاقية بشأن إلغاء إلزامية التصديق على العقود العمومية الأجنبية الموقعة  
بلاهاي في 5 أكتوبر 1961 وعلى ملحقها؛

وعلى محضر إيداع وثائق انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاقية والملحق المذكورين  
الموقع بلاهاي في 27 نوفمبر 2015.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا الاتفاقية بشأن إلغاء إلزامية التصديق  
على العقود العمومية الأجنبية الموقعة بلاهاي في 5 أكتوبر 1961 وملحقها.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1437 (12 يناير 2016).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

1 - الجريدة الرسمية عدد 6440 بتاريخ 9 جمادى الأولى 1437 (18 فبراير 2016)، ص 941.

# الاتفاقية بشأن إلغاء إلزامية التصديق على العقود العمومية الأجنبية الموقعة بلاهاي في 5 أكتوبر 1961 وملحقها

إن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية،  
ورغبة منها في إلغاء إلزامية المصادقة على الوثائق العمومية الأجنبية،  
قررت إبرام اتفاقية لهذا الغرض، واتفقت على الأحكام التالية:

## المادة 1

تطبق هذه الاتفاقية على الوثائق العمومية المنجزة في إقليم دولة متعاقدة والمراد الإدلاء بها فوق إقليم دولة متعاقدة أخرى.

تعتبر في مفهوم هذه الاتفاقية الوثائق التالية وثنائق عمومية:

أ) الوثائق الصادرة عن سلطة أو موظف تابع لمحاكم الدولة، بما في ذلك الوثائق الصادرة عن النيابة العامة، أو كتابة الضبط، أو الأعوان المفوضين القضائيين؛

ب) الوثائق الإدارية؛

ج) العقود التوثيقية؛

د) التصريحات الرسمية كبيانات التسجيل والتأشيرات محددة الأجل، والمصادقات على التوقيع المضمنة بالعقود العرفية.

لا تطبق هذه الاتفاقية على:

أ) الوثائق الصادرة عن الأعوان الدبلوماسيين أو القنصلين؛

ب) الوثائق الإدارية ذات الصلة المباشرة بالمعاملات التجارية أو الجمركية.

## المادة 2

تعفي كل الدول المتعاقدة الوثائق التي تدخل ضمن اختصاص هذه الاتفاقية، والمراد الإدلاء بها فوق إقليمها من المصادقة.

في مفهوم هذه الاتفاقية، يقصد بالمصادقة فقط الإجراء الشكلي الذي يثبت به الأعوان الدبلوماسيون والقنصلون التابعون للدولة المراد الإدلاء فيها بالوثيقة صحة التوقيع، وصفة الموقع - وعند الاقتضاء نوع الختم، أو الطابع الذي تحمله الوثيقة.

### المادة 3

تعد إضافة شكلية أبوستيل المذكورة في المادة 4 الصادرة عن السلطة المختصة التابعة للدولة التي أصدرت الوثيقة الإجراء الشكلي الوحيد المطلوب لإثبات صحة التوقيع، وصفة الموقع على الوثيقة وعند الاقتضاء نوع الختم أو الطابع الذي تحمله الوثيقة.

لا يشترط الإجراء الشكلي المذكور في الفقرة السابقة إذا تم إلغاء، أو تبسيط، أو إعفاء الوثيقة من المصادقة بموجب القوانين أو الضوابط، أو التطبيقات سارية المفعول في الدولة التي يجب الإدلاء فيها بالوثيقة أو في حالة وجود اتفاق بين دولتين متعاقدتين أو أكثر.

### المادة 4

توضع شكلية أبوستيل المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 3 على الوثيقة الأساسية، أو في وثيقة ترفق بها.

ويجب أن تطابق النموذج المرفق بهذه الاتفاقية.

يمكن أن تصاغ شكلية أبوستيل باللغة الرسمية للسلطة التي تصدرها. كما يمكن أن تصاغ البيانات المضمنة بها بلغة ثانية.

تعنون الشكلية باللغة الفرنسية وجوبا كالاتي:

« Apostille (Convention de La Haye du 5 octobre 1961) »

### المادة 5

توضع شكلية أبوستيل بناء على طلب الشخص الموقع على الوثيقة، أو أي حامل لها. تثبت شكلية أبوستيل عند ملتها بشكل صحيح، صحة التوقيع وصفة الموقع على الوثيقة -وعند الاقتضاء- نوع الختم أو الطابع الذي تحمله الوثيقة. يعرض التوقيع والختم، والطابع الموجود على شكلية أبوستيل من أي مصادقة.

### المادة 6

تعين كل دولة متعاقدة السلطات المختصة، حسب وظيفتها الرسمية، الإصدار شكلية أبوستيل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 3.

تبلغ الدول المتعاقدة وزارة الشؤون الخارجية الهولندية بهذا التعيين عند إبداءها وثيقة المصادقة، أو الانضمام أو التصريح بالتمديد، كما تبلغها أيضا بأي تغيير في تعيين السلطات المعنية.

### المادة 7

تحتفظ كل سلطة تم تعيينها وفقا للمادة 6 يسجل أو ملف تسجل فيه شكلية أبوستيل التي تم إصدارها، وتحدد فيه ما يلي:

أ) الرقم الترتيبي الشكلية أبوستيل وتاريخها؛

(ب) اسم الشخص الموقع على الوثيقة العمومية وصفته، أو اسم السلطة التي وضعت الختم أو الطابع إذا تعلق الأمر بوثائق غير موقعة.

تتحقق السلطة التي أصدرت شكلية أبوستيل، بناء على طلب الشخص المعني، مما إذا كانت البيانات التي يتضمنها تتطابق مع البيانات التي يتضمنها السجل أو الملف.

### المادة 8

إذا تضمنت معاهدة، أو اتفاقية، أو اتفاق بين دولتين متعاقبتين أو أكثر، أحكاما تستوجب المصادقة على التوقيع، أو الختم، أو الطابع على إجراءات شكلية معينة، فلا تطبق هذه الاتفاقية إلا إذا كانت هذه الإجراءات الشكلية أكثر صرامة من الإجراءات الشكلية المشار إليها في المادة 3، والمادة 4.

### المادة 9

تتخذ الدول المتعاقدة الإجراءات اللازمة لمنع أعوانها الدبلوماسيين المصادقة على الوثائق المعفاة من المصادقة طبقا لهذه الاتفاقية.

### المادة 10

يفتح التوقيع على هذه الوثيقة في وجه الدول الممثلة في الدورة التاسعة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وكذا أيسلندا، وإيرلندا، وليشتنشتاين، وتركيا. يتم التصديق على الاتفاقية وتودع وثائق المصادقة لدى وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

### المادة 11

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الستين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة المصادقة الثالثة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 10. تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول الموقعة التي صادقت فيما بعد في اليوم الستين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة مصادقتها.

### المادة 12

يحق للدول غير المشار إليها في المادة 10 الانضمام إلى هذه الاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ وفقا للفقرة الأولى من المادة 11 وتودع وثيقة الانضمام لدى وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

يكون الانضمام ساري المفعول فقط فيما يخص العلاقات بين الدولة المنضمة وتلك الدول. المتعاقدة التي لم تعترض على انضمامها خلال السنة أشهر التي تلي تاريخ تلقيها البلاغ المشار إليه في الفقرة الفرعية (د) من المادة 15.

يتم إبلاغ وزارة الشؤون الخارجية الهولندية بأي اعتراض مماثل.

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بين الدولة المنظمة والدول التي لم تعترض على انضمامها، في اليوم السنين الذي يلي تاريخ انتهاء فترة الستة أشهر المذكورة في الفقرة السابقة.

### المادة 13

يحق لأي دولة عند التوقيع أو المصادقة أو الانضمام التصريح بأن هذه الاتفاقية ستمتد لتشمل كافة المناطق التي تمثلها دولياً، أو لتشمل منطقة واحدة أو أكثر، ويسري مفعول هذا التصريح عند تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة المعنية.

يتم إبلاغ وزارة الشؤون الخارجية الهولندية بهذه التمديدات في أي وقت بعد ذلك. في حالة تصريح أي دولة وقعت وصادقت على الاتفاقية بالتمديد تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للمناطق المعنية وفقاً للمادة 11.

في حالة تصريح أي دولة منظمة بالتمديد تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للمناطق المعنية وفقاً للمادة 12.

### المادة 14

تسري هذه الاتفاقية لخمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ وفقاً للفقرة الأولى من المادة 11، حتى بالنسبة للدول التي صادقت أو انضمت فيما بعد.

تجدد الاتفاقية تلقائياً كل خمس سنوات، إذا لم يصدر أي إشعار رسمي بإنهائها. يتم إبلاغ وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا بأي إشعار رسمي بإنهاء الاتفاقية قبل سنة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات، وقد يقتصر ذلك على مناطق معينة تطبق عليها الاتفاقية.

لا يسري مفعول الإشعار الرسمي بإنهاء الاتفاقية إلا على الدولة التي أبلغت عنه، في حين تسري الاتفاقية بالنسبة للدول المتعاقدة الأخرى.

### المادة 15

تبلغ وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا الدول المشار إليها في المادة 10 والدول المنظمة وفقاً للمادة 12 بما يلي:

- (أ) التبليغات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 6؛
- (ب) التوقيعات والمصادقات المشار إليها في المادة 10؛
- (ج) تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقاً للفقرة الأولى من المادة 11؛
- (د) الانضمام والاعتراضات المشار إليها في المادة 12 وتاريخ سريان مفعول الانضمام؛
- (هـ) التمديدات المشار إليها في المادة 13 وتاريخ سريان مفعولها؛
- (و) الإشعارات الرسمية بإنهاء الاتفاقية المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 14.

وبناء على ذلك، وقع المخول لهم على هذه الاتفاقية.  
حررت في لاهاي في اليوم الخامس من شهر أكتوبر 1961، باللغتين الإنجليزية والفرنسية. في حالة وجود تعارض بين النصين، يرجح النص الفرنسي.  
تودع نسخة واحدة لدى حكومة هولندا، وترسل نسخة موثقة، عبر القنوات الدبلوماسية، إلى كل الدول الممثلة في الدورة التاسعة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وكذا إلى أيسلندا وإيرلندا وليشتنشتاين وتركيا.